

### شرح الأسباب

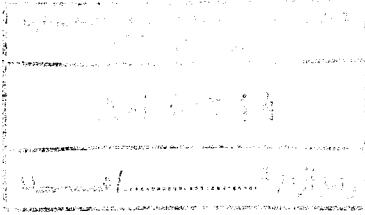
تشهد البلاد التّونسيّة، مُنذ أواخر ثمانينات القرن الماضي، تطوّرًا مُتواصلًا ومُتسارعًا للمديونية العُفوميّة دُون أن يُقابل ذلك تحسُّن ملحوظ على مُستوى الأداء العامّ للاقتصاد وفي ظُروف عيش الشّعب التّونسي، وذلك على الرّغم من تزايد عبء خدمة الدّين على كاهل المجفّوعة الوطنيّة.

بلغت نسبة التّداين العُفومي من النّاتج الدّاخلّي الخام 53,4 بالمائة سنة 2016 مُقابل 40,5 بالمائة سنة 2010. ولا تزال خدمة الدّين العُنوان الأوّل في ميزانيّة الدّولة، حيث بلغت سنة 2016، 5,13 مليار دينار، أي ما يُعادل مجفّوع تسع ميزانيّات هي: الصحّة، والشّؤون الاجتماعيّة، والتّكوين المهني والتّشغيل، والتّنمية والاستثمار، والنّقل، والثّقافة، والبيئة والتّنمية المستدامة، والمرأة والأسرة والطّفولة، والسياحة.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المديونية العُفوميّة قد تطوّرت حتّى سنة 2010 في ظلّ نظام حُكم دكتاتوري أخضع كافة مُؤسّسات الدّولة، خاصّة تلك التي تتعاقد على القُرُوض أو التي تتصرّف في أموالها، إلى استبداده ولمصالحه الخاصّة في غياب تامّ للشفافيّة وآليات الرّقابة الديمقراطيّة.

أما فترة ما بعد الثّورة فإنّها تتميّز بتزايد سريع في نسب التّداين العُفومي من جهة، وتدهور جميع المُؤشّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، بالإضافة إلى عدم استقرار الوضع العامّ وتنامي المخاطر الأمنيّة وبالخصوص تعدّد العمليّات الإرهابيّة. كما تجدر الإشارة أيضًا إلى أنّ جزءًا هامًا من الدّيون الجديدة، التي تمّ التّعاقد عليها بعد الثّورة، قد وُظّفت في تسديد الدّيون التي تراكمت خلال فترة الحُكم الدّكتاتوري.

إنّ نجاح التّغيير الاجتماعي، الذي طالب به الشّعب التّونسي من خلال الثّورة، يشترط مُراجعة منظومة المديونية وذلك من خلال مُساءلتها وتوضيحها ومُحاسبتها بواسطة التّدقيق، لجعلها في المُستقبل سندا حقيقيًا لمجهودات التّنمية الوطنيّة ولتثبيت أسس النظام الديمقراطي وضمان الحُقوق الأساسيّة لعُفوم المُواطنين والمُواطنات ولمنع تكرار نفس الأخطاء التي رافقت تطوّر المديونية، وحتّى تُوظّف القُرُوض بصفة فعليّة في دعم مجهودات التّنمية الوطنيّة.



باسم الشعب

وبعد موافقة مجلس نواب الشعب

يُصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه:

## الباب الأول: أحكام عاقة

**الفصل الأول-** يهدف هذا القانون إلى ضبط قواعد وإجراءات التدقيق في الديون العمومية التونسية الخارجية والداخلية وقروض الشركات العمومية والخاصة المضمونة من قبل الدولة.

**الفصل 2-** يُقصد على معنى هذا القانون ب:

1- **التدقيق**، العمل المتمثل في فحص شامل ومعمق لكافة الديون العمومية التونسية الخارجية والداخلية والمضمونة من قبل الدولة.

2- **الدين الكريه**:

- الدين الذي منح في انتهاك للمبادئ الديمقراطية التي تتضمن الموافقة والمشاركة والشفافية والمسؤولية، والذي استخدم ضد المصالح العليا للشعب التونسي.
- أو دين باهض ينتج عنه إنكار الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للشعب التونسي. ويعلم الدائن، أو كان قادرا على معرفة، ما ورد أعلاه.

3- **الدين غير شرعي**:

الدين الذي لا يمكن إجبار المدين على تسديده نظرا لكون:

- القرض أو السندات المالية والضمانات أو الشروط والأحكام التي تتعلق به تُخالف القانون الوطني والدولي على حد سواء، أو المصلحة العاقة أو لكون هذه الشروط والأحكام غير عادلة وقاسية ومُسيئة أو غير مقبولة بأي شكل من الأشكال.
- الشروط التي تتعلق بالقرض وبضمانه تشمل تدابير سياسية تنتهك القوانين الوطنية أو المعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.
- القرض أو ضمانه لم يُستعملا لصالح المواطنين التونسيين.
- دين ناتج عن تحويل دين خاص أو تجاري إلى دين عمومي بضغط من الدائنين.

4- **الدين غير القانوني**:

- الدين الذي لم يُحترم من أجله القواعد القانونية الجاري بها العمل بما فيها في ذلك صلاحية التوقيع على القروض أو الموافقة عليها والضمانات لفائدة الهيئة أو الهيئات الممثلة لحكومة الدولة المدينة.
- أو دين ينطوي على خطأ جسيم من جانب الدائن مثل اللجوء إلى استخدام الرشوة أو التهديد أو النّفوذ.

- أو دين أبرم في انتهاك للقانون الوطني أو الدولي، أو يحتوي على شروط مخالفة للقانون الوطني أو الدولي.

5- الذين غير القابل للتحمّل:

- الذين الذي لا يمكن تسديده دون إحداث ضرر بالغ بقُدرة الدولة التّونسيّة على الوفاء بالتزاماتها المتعلّقة بحقوق الشعب التّونسي الأساسيّة، كالتي ترتبط بمجالات التّعليم والتّغذية والرّعاية الصحيّة والسكن اللائق وتجهيزات البنية الأساسيّة العُموميّة والبرامج الطّوريّة لتحقيق التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

- أو الذين الذي يُؤدي تسديده إلى عواقب وخيمة على الشعب التّونسي بما في ذلك تدهور مُستوى عيشه.

### الباب الثّاني: أهداف التّدقيق في الدّيون العُموميّة

الفصل 3- يهدف التّدقيق في الدّيون العُموميّة إلى:

- تحديد أسباب ارتفاع المديونيّة وتأثير شروطها على حقوق المواطنين التّونسيين وظروف عيشهم.  
- تحديد الجزء من الدّيون العُمومي الذي يُمكن اعتباره كريمة أو غير قانوني أو غير شرعي أو غير قابل للتحمّل.

- تعزيز الشّفاقيّة والمسؤوليّة في إدارة الماليّة العُموميّة الوطنيّة.  
- صياغة الحجج وعرائض إلغاء الدّيون العُموميّة التي أثبت التّدقيق أنّها كريمة أو غير قانونيّة أو غير شرعيّة أو غير قابلة للتحمّل.  
- ضمان أن يتمّ اعتماد القُروض في المُستقبل على أساس المُصادقة المُسبقّة من قبل مجلس نواب الشعب.

### الباب الثّالث: مجال التّدقيق في الدّيون العُموميّة

الفصل 4- تخضع جميع اتّفاقيّات القُروض المُبرمة من قبل الدولة التّونسيّة مُنذ جويلية 1986 إلى عمليّة تدقيق لتحديد القسط الذي يُمكن اعتباره كريمة أو غير قانوني أو غير شرعي أو غير قابل للتحمّل.

الفصل 5- يمتدّ التّدقيق في المديونيّة العُموميّة على مدى ثمانية عشر شهرا بداية من تاريخ تركيز الهياكل المُشرفة على عمليّة التّدقيق.

### الباب الرّابع: لجنة الحقيقة حول المديونيّة العُموميّة التّونسيّة

الفصل 6- تُحدث لجنة تُسمّى "لجنة الحقيقة حول المديونيّة العُموميّة التّونسيّة" تتولّى التّدقيق في الدّيون العُموميّة التّونسيّة وفق ما يُنصّ عليه هذا القانون.

الفصل 7- تتمتّع اللجنة المشار إليها أعلاه بالاستقلاليّة الاداريّة والماليّة ويكُون مقرّها تونس العاصمة.

وتُرسد للجنة الحقيقة حول المديونيّة العُموميّة التّونسيّة ميزانيّة تُدرج في الميزانيّة العامّة للدولة.

الفصل 8- تتركب اللجنة المذكورة أعلاه من واحد وعشرين عضواً ينتخبون من بينهم بالأغلبية البسيطة رئيساً ونائباً ومقررًا ونائبه وأمين مال ونائبه.

الفصل 9- يتم تعيين أعضاء لجنة الحقيقة حول المديونية العمومية التونسية كما يلي:

- خمسة أعضاء من مجلس نواب الشعب ينتمي ثلاثة منهم وجوباً إلى المعارضة البرلمانية.
- فممثل واحد عن كل من محكمة المحاسبات والمحكمة الادارية والهيئة العليا للرقابة الادارية والمالية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.
- ثمانية أعضاء من المنظمات الاجتماعية والحقوقية من ذوي الكفاءة والمشهود لهم بالنزاهة وبالخبرة في مجال تدقيق الديون العمومية.
- أربعة أعضاء أجانب من ذوي الكفاءة والمشهود لهم بالنزاهة وبالخبرة في مجال تدقيق الديون العمومية وبالاستقلالية التامة عن الجهات المانحة.

الفصل 10- يتم انتخاب أعضاء مجلس نواب الشعب الأعضاء في لجنة الحقيقة حول المديونية العمومية التونسية خلال جلسة عامة وفق ما هو مبين في الفصل 9.

وتعين كل من محكمة المحاسبات والمحكمة الادارية والهيئة العليا للرقابة الادارية والمالية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد فمتملاً قاراً في اللجنة.

ويضبط أعضاء مجلس نواب الشعب الخمسة، بعد أن يتم انتخابهم لعضوية لجنة الحقيقة حول المديونية العمومية التونسية، شروط ترشح ذوي الكفاءة في المجالات الاجتماعية والحقوقية التونسية والأجنبية لعضوية اللجنة ثم يختارون، من بين المترشحين العدد المبين بالفصل 9 بالتوافق فيما بينهم وإن تعذر ذلك بالتصويت.

الفصل 11- يمكن للجنة تكوين مجفوعات عمل فمختصة يترأس أعمالها أحد أعضائها كما يمكن لها الاستعانة بخبرات وكفاءات من غير أعضاء اللجنة.

ولا يتقاضى أعضاء لجنة التدقيق والكفاءات التي تستعين بها اللجنة أي أجر أو منحة فمقابل عملهم.

الفصل 12- تُحدد اللجنة منهجية عملها وتضبط برنامجها.

وتولي اللجنة أثناء عملية التدقيق اهتماماً خاصاً بالاتفاقيات والعقود الفبرمة وغيرها من الوثائق التي فمقتضاها أحدثت الديون والقروض المضمونة والأجال النهائية، وذلك بغرض:

- تحديد ما إذا تفت فمخالفة الدستور أو القوانين.
- التثبت في حالات الاختلاس أو الحصول على عفولات أو امتيازات مالية أو فوائد أخرى من قبل الأطراف الفمثلة للدولة التونسية لدى التعاقد.

- دراسة أسباب ارتفاع الدين العمومي التونسي بعد 14 جانفي 2011،

- تحديد الجزء من الدين العمومي الذي يمكن اعتباره غير شرعي أو غير قانوني أو كرية أو لا يمكن تحمله،

- تقييم تأثير شروط برامج الاصلاح الاقتصادية على حقوق المواطنين وظروف عيشهم.

الفصل 13- تتمتع اللجنة لغاية تنفيذ مهامها ب:

- حق النفاذ إلى كل الوثائق والفعطيات المتعلقة بموضوع الديون العمومية..









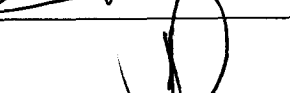
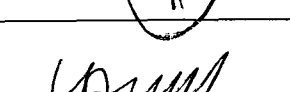
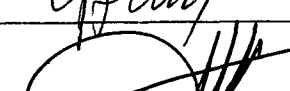
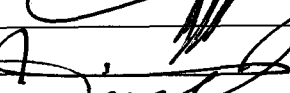

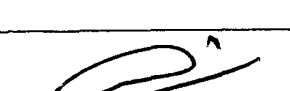



- حق الاستفسار لدى كل مسؤول له علاقة بموضوع الديون العمومية.

- حقّ الاطلاع على كلّ المشاريع التي أنجزت بأموال القروض المعنيّة بالتدقيق.  
الفصل 14 - رئيس اللجنة يمثّل اللجنة لدى كافة المؤسسات والهيئات والمنظمات الوطنيّة والدوليّة.  
كما يمثّلها لدى المحاكم.  
ويُضفي على الاتّفاقيّات والعقود بشئى أنواعها بما فيها عقود انتداب الأعوان. ويخضع الأعوان المنتدبون من اللجنة للأحكام المنظمة للوظيفة العُوميّة.  
الفصل 15 - يعتبر رئيس اللجنة أمر بالدفع ويتصرّف في الأموال التي توضع تحت تصرّف اللجنة بوضع إمضائه مع إمضاء أمين المال.

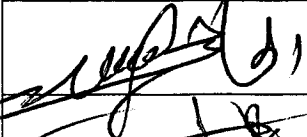

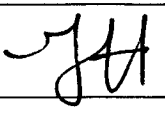

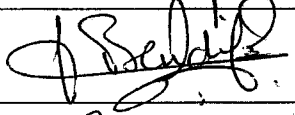
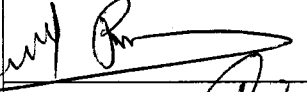
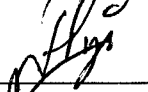
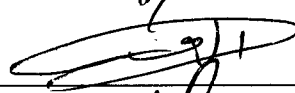

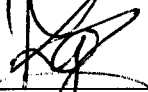


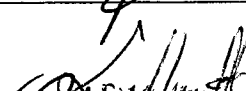
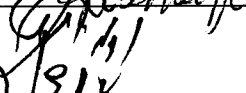

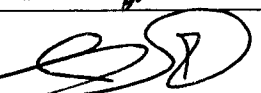

### الباب الخامس- أحكام ختامية

الفصل 16 - تُقدّم هياكل الدولة ومصالحها الدّعم للجنة وتُسهّل عملها ومدّها بكلّ الوثائق والمعلومات التي تطلبها  
الفصل 17 - تُقدّم اللجنة في نهاية عملها تقريراً كتابياً إلى رئيس مجلس نواب الشعب ورئيسي الجمهوريّة والحكومة. ويتضمّن هذا التقرير وجوباً مُلحقاً يحتوي على خلاصة النتائج والاستنتاجات والتوصيات.  
كما تُرفع اللجنة تقريراً أولياً إلى رئيس مجلس نواب الشعب بعد انقضاء تسعة أشهر من تاريخ انطلاق أعمالها.  
وينشر التقريران بكلّ المواقع الرّسميّة لتمكين المواطنين من الاطلاع عليهما.  
يُنشر هذا القانون بالرائد الرّسمي للجمهوريّة التّونسيّة وينفّذ كقانون من قوانين الدولة.


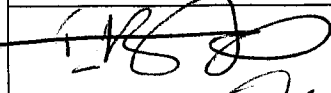
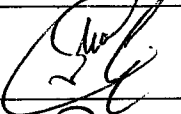


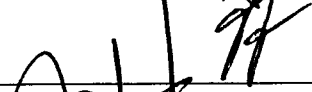
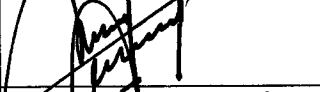
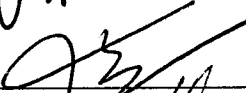



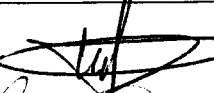
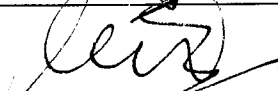
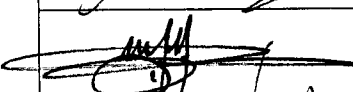



مقترح قانون عدد...../2016  
يتعلق بالتدقيق في المديونية العمومية التونسية

ع/ر	الاسم واللقب	الكتلة البرلمانية	الإمضاء
1	حكيم الشاوي	الجبهة الشعبية	
2	طارق السراي	الجبهة الشعبية	
3	نزار كرامي	الجبهة الشعبية	
4	معتوق العيادي	الجبهة الشعبية	
5	أنس الحلوي	الكتلة الشعبية	
6	هيكل بوعاسم	الجبهة الشعبية	
7	سعاد البيثولي الشفي	الجبهة الشعبية	
8	مباركة عوايشة براهيم	الجبهة الشعبية	
9	مراد صايد	الجبهة الشعبية	
10	عمار عروسي	الجبهة الشعبية	
11	أحمد الصديقي	الجبهة الشعبية	
12	زياد الكاسم	الجبهة الشعبية	
13	سالم ببيخ	كتلة الحرة	
14	فيراط فزاد	حركة الشعب	
15	مريم بوجيل	كتلة الحرة	
16	ألحاح السكركي الشريف	غير منتمية	
17	لسار المرابط	الكتلة الشعبية	

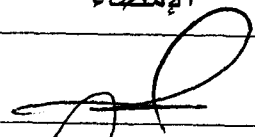
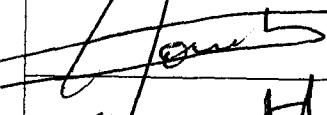


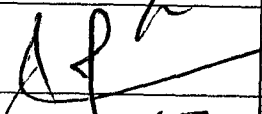
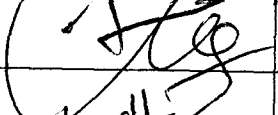
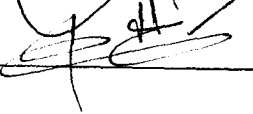
مقترح قانون عدد...../2016  
يتعلق بالتدقيق في المديونية العمومية التونسية

الإمضاء	الكتلة البرلمانية	الاسم واللقب	ع/ر
	الاجتماعية	عبدنانة الكلاعي	18
	أفاق	محمد بنور	19
	حركة الشعب	رضا دلاشعبي	20
	الكتلة الديمقراطية	أحمد الخصومي	21
	الإتحاد الوطني الحر	عبد القادر بن مكي	22
	تيار المحنة	زيج الشايري	23
	التيار الديمقراطي	نزار الشواشي	24
	التيار الديمقراطي	تعمان العسي	25
	التيار الديمقراطي	سامية حمودة عيو	26
	الإتحاد الوطني الحر	محمد الأمين كلول	27
	الكتلة البرلمانية	العباس بن حرج	28
	الإتحاد الوطني الحر	نور الدين المرابطي	29
	التيار الديمقراطي	محمد أنور الهدا	30
	حزب بوموت الغد صني	فهد التبيبي	31
	مبارك	محمد الحامدي	32
	تيار المحنة	هبوب الحريبي	33
	تيار المحنة	عماد الدالشي	34

مقترح قانون عدد...../2016  
يتعلق بالتدقيق في المديونية العمومية التونسية

الإمضاء	الكتلة البرلمانية	الاسم واللقب	ع/ر
	عبد الله صبيح	مهري دخلي	35
	عبد المكي حنين	إبراهيم الحجي	36
	الحرة	وليد الحمار	37
	أفلاج	نزهة بياوي	38
	آفاق	ليليا بوشوخسيب	39
	نداء تونس	حبيب الزير القطبي	40
	الجمعية الشعبية	منجي الرحوي	41
	آفاق تونس	رامي هاجوي	42
	الاتحاد الوطني الحر	كمال الحاجي	43
	آفاق تونس	محمد حنايه	44
	الكتلة الحرة	المندوب الحاج مكي	45
	الوطني الحر	توفيق الجملي	46
	آفاق تونس	حانا الزوادي	47
	الاتحاد الوطني الحر	درسة يعقوبي	48
	نداء تونس	علي بن سالم	49
	نداء تونس	زهرة رابح	50
	الاتحاد الوطني الحر	طارق الفيتيكي	51



الإمضاء	الكتلة البرلمانية	الاسم واللقب	ع/ر
	الاتحاد الوطني لطلبة	عبد الرؤوف السحابي	52
	أخاق تونس	رياضي السوكر	53
	أفاق تونس	محمد بن السلامي	54
	المباركة	دعوى مكي	55
		أحمد السعيد	56
	الحيمة	بياتي الهمامي	57
	الجمعية الشعبية	عبد المومن بلعائس	58
			59
(.../...)			60
			61
			62
			63
			64
			65
			66
			67
			68
			69
			70
			71

( يتبع )

- حقّ الاطلاع على كلّ المشاريع التي أنجزت بأموال القروض المعنيّة بالتدقيق.
- الفصل 14- رئيس اللجنة يُمثّل اللجنة لدى كافة المؤسسات والهيئات والمنظمات الوطنية والدولية. كما يُمثّلها لدى المحاكم.
- ويُضفي على الاتفاقيات والعقود بشئى أنواعها بما فيها عقود انتداب الأعوان. ويخضع الأعوان المنتدبون من اللجنة للأحكام المنظمة للتوظيفة العمومية.
- الفصل 15- يعتبر رئيس اللجنة أمر بالدفع ويتصرّف في الأموال التي توضع تحت تصرّف اللجنة بوضع إمضائه مع إمضاء أمين المال.

### الباب الخامس- أحكام ختامية

- الفصل 16- تُقدّم هيكل الدولة ومصالحها الدّعم للجنة وتُسهّل عملها ومدّها بكلّ الوثائق والمعلومات التي تطلبها
- الفصل 17- تُقدّم اللجنة في نهاية عملها تقريراً كتابياً إلى رئيس مجلس نواب الشعب ورئيسي الجمهورية والدخومة. ويتضمّن هذا التقرير وجوباً فاحقاً يحتوي على خلاصة النتائج والاستنتاجات والتوصيات.
- كما تُرفع اللجنة تقريراً أولياً إلى رئيس مجلس نواب الشعب بعد انقضاء تسعة أشهر من تاريخ انطلاق أعمالها.
- ويُنشر التقريران بكلّ المواقع الرسمية لتمكين المواطنين من الاطلاع عليهما.
- يُنشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفّذ كقانون من قوانين الدولة.

### الإمضاءات

- 59 هاجر العروسي
- 60 نجيب الزمعات
- 61 رابعة بن حسين
- 62 ليلي الكمروني
- 63 ليلي الزخاف
- 64 عبد الرؤوف الكاي
- 65 سوسن سليم
- 66 أحمد الناصر جيسر
- 67 توفيق وال
- 68 سوسن بلحاج
- 69 نادية
- 70 عيادة الكاي
- 71 محمد الرواد
- 72 سناء الصالح
- 73 إبراهيم مكي
- 10